

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كألية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي Annual Summary Report -ERA- as an innovative mechanism in programming the subjection of taxpayers to tax control and investigation

سيليني جمال الدين^{1*}، حداث أمال²

¹ جامعة البليدة 02 لونيسي علي، مخبر تحديات النظام الضريبي في ظل التحولات الاقتصادية، d.silini@univ-blida2.dz

² جامعة البليدة 02 لونيسي علي، مخبر تحديات النظام الضريبي في ظل التحولات الاقتصادية، maria.doc156@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/11/09 تاريخ القبول: 2024/12/31 تاريخ النشر: 2025/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الآليات التي تستعملها الإدارة الجبائية في مجال الرقابة وتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين ، وإبراز مدى مساهمة الكشف التلخيصي السنوي كأداة مبتكرة للمساعدة على برمجة الملفات لتحقيق الرقابة الجبائية، حيث أصبحت الرقمنة محل إهتمام واسع من الدولة وكذا الباحثين والمهنيين، ومن خلال هذا سنحاول عرض الوسائل الرقمية المتبعة في الجزائر من خلال التطرق الى الكشف التلخيصي السنوي *ERA*، على إعتبار أبرز وسيلة من وسائل المساعدة ويمثل رقابة جبائية قبلية ، وكيف من خلاله يمكن للإدارة الجبائية تصنيف المكلفين ومعرفة إيراداتهم وبعض المظاهر التي تعرض المكلفين بالضريبة للرقابة الفورية أو اللاحقة دون سواهم، حيث توصلت هذه الدراسة الى التحول الرقمي في الإدارة الجبائية في كل معاملاتها يمكن أن يساهم بنجاحة في عملية التدوير الرقابي الجبائي للمكلفين ، وهذا لسلسلة وشفافية وسرعة الحصول على المعلومات الخاصة بالمكلفين و إعداد البرامج الخاصة بالرقابة الجبائية، وهذا دون التعرض للتعتيم وتفايدي العمل الورقي التقليدي وكذا الفساد المالي والإداري الشائع في أوساط المنظومة الجبائية، وتفايدي للمصاريف الزائدة وتغطية للنقص الفادح في أعوان الرقابة الجبائية.

الكلمات المفتاحية: إدارة جبائية؛ كشف تلخيصي سنوي؛ رقابة جبائية؛ تحول رقمي؛ فساد مالي وإداري.

تصنيف JEL: G03 ; E63

Abstract:

This study aims to highlight the mechanisms used by the fiscal administration in the field of control and management of the fiscal files of the taxpayers, and to highlight the contribution of annual summary detection as an innovative tool to help program files for investigation and fiscal control, Digitization has become the subject of great interest from the state as well as researchers and professionals. Through this we will try to showcase Algeria's digital means by addressing the annual ERA summary detection, As one of the most important means of assistance and constitutes a tribal forensic control and how the fiscal administration can classify the taxpayers and know their revenues and some manifestations that expose the taxpayers to immediate or subsequent control; This study found a digital transformation of the frontal management in all its transactions that can contribute efficiently to the taxpayers' regulatory recycling process. And this is for the smooth, transparent and fast access to the information of the mandate holders and the preparation of programmes for fiscal control, This is without obfuscation and avoidance of traditional paper work as well as financial and administrative corruption common to the fiscal system and to avoid over expenditures and coverage of the severe shortage of fiscal control agents.

Keywords: epidemiological management; Annual summary statement; Forensic control; Digital transformation; Financial and administrative corruption.

*سيليني جمال الدين

I. مقدمة:

تعتمد الجزائر على النظام التصريحي الذي يتيح للمكلف التصريح بمداخله بنفسه، تكون هذه التصريحات في غالب الأحيان غير صادقة، نتيجة عن أخطاء مرتكبة أثناء إعدادها سواء حسن نية أو سوء نية للتملص من دفع الضرائب المستحقة، في هذا السياق كلفت الإدارة الجبائية بمهمة مراقبة تصريحات المكلفين و التأكد من صحتها و مصداقيتها عن طريق الرقابة الجبائية الإلكترونية. وبالإعتماد على الكشف التلخيصي السنوي **ERA** كأداة رقابية، والذي يتم العمل به على مستوى جميع مركز الضرائب وأصبح إجباريا ومن بين التصريحات المطلوبة واللازمة، بحثت الدولة النظام المعلوماتي جبايتيكي ومساهمتك للقيام بهذه العملية ووفق أجال محددة وفي حالة التقاعس تفرض غرامات مشددة، كل هذا يتم من خلال توفر الإمكانات المادية والبشرية للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه، وهذا بهدف برمجة الملفات وتحقيق النجاعة الجبائية في إسترجاع المبالغ المتملص منها والحد من التلاعبات التي ترمي إلى الغش والتهرب الضريبي وكذا استدراك أكبر قدر ممكن من حقوق الضرائب وتحصيلها، حيث تعد هذه الظاهرة من أهم المصاعب التي تواجه التطور الاقتصادي لما تسببه من استنزاف في موارد الخزينة العمومية. مما سبق ذكره نحاول إبراز فعالية أداة الكشف التلخيصي السنوي في تفعيل برمجة المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي، وبالتالي النجاعة في الحد من التهرب والغش الضريبيين نظريا ثم التأكد ميدانيا من خلال دراسة استقصائية على عينة من المحققين الجبائيين التابعين للمديرية العامة للضرائب.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة الكشف التلخيصي السنوي **ERA** في عملية برمجة المكلفين بالضريبة للرقابة والتحقيق الجبائي؟
منهجية الدراسة:

في إطار تحليل ومعالجة إشكالية الدراسة، وبهدف اختبار صحة الفرضيات إعتدنا في بحثنا على المنهج التحليلي الوصفي في وصف وتحليل المعلومات والبيانات وإستنباط المفاهيم الخاصة بالدراسة، ومن أجل الدراسة التطبيقي ة إعتدنا على المنهج الإستقرائي من خلال إستعمال إستبيان وهذا لجمع المعلومات اللازمة ومن ثمة تحليل النتائج المتحصل عليها بإستخدام برنامج **SPSS**.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد أهمية تبني الكشف التلخيصي السنوي كأداة في عملية برمجة المكلفين بالضريبة للرقابة والتحقيق الجبائيين، وكذا الوصول الى الأهداف التالية:

- إبراز طرق تبني الرقمنة في البيئة الجبائية الجزائرية؛
- التعرف على واقع الفساد وأشكاله في المنظومة الجبائية الجزائرية؛
- تبيان أهمية تطبيق الرقابة الجبائية الإلكترونية وأهمها البالغة داخل المنظومة الجبائية الجزائرية؛

الدراسات السابقة:

حسين كماش، مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر- الكشف التلخيصي السنوي **Era** " نموذجاً"، مجلة دراسات جبائية، العدد 02 المجلد 11، 2024، جامعة البليدة 02، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم إصلاحات في الإدارة الجبائية في الجزائر في مجال الرقمنة، وإبراز مدى مساهمة التصريحات الجبائية الإلكترونية في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية، حيث يحظى موضوع الرقمنة باهتمام كبير من الباحثين والمهنيين في البيئة الدولية والمحلية ما يميز دراستنا عن الدراسة السابقة: مما سبق فإن الدراسة التي قمنا بها تتميز عن الدراسات السابقة بمحدثاتها حيث هي الدراسة الثانية التي تناولت موضوع الكشف التلخيصي السنوي للرقابة الجبائية وأثره في برجة المكلفين بالضريبة للرقابة والتحقيق الجبائيين، وبالتالي الربط المباشر للموضوع مع الحد من التهرب والغش الضريبيين مع التركيز على التغييرات الحاصلة في إجراءات الرقابة الجبائية وتطبيق الرقمنة كما قمنا من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى واقع الرقابة الجبائية الإلكترونية عن طريق استقصائية على عينة من المحققين الجبائيين.

II. مدخل مفاهيمي للكشف التلخيصي السنوي في الجزائر:

أدخل قانون المالية لسنة 2021 التزاماً تصريحياً جديداً بدون دفع وهو تصريح الكتروني عبر بوابة "جبائتك" يسمى الكشف التلخيصي السنوي (ERA). (MINISTERE DE FINANCE, 2022).

II - 1 مفهوم الالتزام بالكشف التلخيصي السنوي:

هو تصريح إلزامي جديد لا يترتب عنه دفع للضرائب والرسوم. يتم اكتتاب هذا التصريح الكترونياً عن طريق بوابة التصريح والدفع عبر الخط "جبائتك"، وذلك قبل 20 ماي كحد أقصى من كل سنة وينجر عن عدم احترام هذا الأجل تطبيق غرامات تأخيريه، يتواجد الكشف التلخيصي السنوي على البوابة العامة للتصريح والدفع عبر الخط "جبائتك" على الرابط:

<http://www.mfdgi.gov.dz/portailpublic/>

II - 2 الإطار القانوني للكشف التلخيصي السنوي :

حسب المادتين 18، 151 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فإن الالتزام بالكشف التلخيصي السنوي يتم كما يلي:

المادة 18: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحاً صناعية وتجارية، أن يكتبوا، وفقاً للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 151 و 151 مكرر و 152 من هذا القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم، ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك"، اكتتاب كشف تلخيصي سنوي يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة عندما ينتهي أجل إيداع التصريح يوم عطلة قانونية، يؤجل تاريخ الاستحقاق إلى اليوم الأول المفتوح الموالي. (المادة 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة 2021)

المادة 151 مكرر: يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، أن يكتبوا الكترونياً وقبل 20 ماي كحد أقصى كشفاً تلخيصياً سنوياً يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، إن عدم اكتتاب كشفاً تلخيصياً سنوياً الكترونياً أو الاكتتاب المتأخر أو اكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كآلية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي

التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من هذا القانون .(المالية، 2024، صفحة المادة 192)

II -3 الأشخاص المكلفون بالضريبة المعنيون باكتتاب الكشف التلخيصي السنوي :

يخص التصريح بالكشف التلخيصي السنوي:

- الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات التابعين إلى مديرية كبريات المؤسسات
- الأشخاص التابعين لمراكز الضرائب المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائتك" ويتعلق الأمر بالأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي في صنف الأرباح الصناعية والتجارية.

ملاحظة: الشركات فرع من مجموعة شركات والشركة الأم ، الخاضعة للنظام الخاص بمجموعة شركات بمفهوم أحكام المادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ملزمة باكتتاب الكشف التلخيصي السنوي كل على حدا.

II - 4 توضيحات حول خانات جدول الكشف التلخيصي (MINISTERE DE : السنوي FINANCE, 2022)

الكشف التلخيصي السنوي في الجدول يتكون من 22 خانة يتوجب ملئها بالمعلومات المستقاة من:

- التصريح السنوي للنتائج (استثمارات سلسلة G رقم 4 وسلسلة G رقم 11)
- الكشوفات المرفقة بالحزمة الجبائية (استمارة سلسلة G رقم 2)
- التصريح بالمرتبات والأجور المختلفة المدفوعة خلال السنة (استمارة سلسلة G رقم 29)

رقم الخانة	تعيين الخانة	مصدر المعلومة
01	رقم الأعمال التخفيضات، والتنزيلات، والمحسومات	رقم الأعمال الصافي من الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2- حساب النتائج
02	رصيد الزبائن	رصيد الزبائن الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2- الميزانية (الأصول)
03	مؤونة حسابات الزبائن	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 / جدول 8 - خانة "خسارة القيمة لحسابات الزبائن (1)"
04	مؤونة المخزونات	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 / جدول 8 - خانة "خسارة القيمة للمخزونات - عمود "مؤونات مجمعة في نهاية السنة المالية"
05	المخزونات	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2- الميزانية (الأصول)
06	رؤوس الأموال الخاصة	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2- الميزانية (الخصوم)
07	صافي نتيجة السنة المالية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
08	الأرباح الموزعة	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 / جدول 10 - خانة "الحصص الموزعة"
09	رقم الأعمال	التصريح G - رقم 4 أو G رقم 11 - جدول ب - الرسم على النشاط

		المهني - المبلغ الإجمالي لرقم الأعمال المحقق (1) + (2)
10	النتيجة العمليانية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
11	المناللة العامة	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
12	استهلاك السنة المالية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
13	استهلاكات أخرى	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
14	الخدمات الأخرى	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
15	عناصر غير عادية - الأعباء	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
16	النتيجة العادية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
17	المنتوجات المالية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
18	تثبيات مالية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - الميزانية (الأصول)
19	الخسارة المحاسبية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - جدول 9
20	النتيجة الجبائية	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - جدول 9 - خانة " النتيجة الجبائية"
21	أعباء المستخدمين	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج
22	أجور المسيرين	الحزمة الجبائية - سلسلة G رقم 2 - حساب النتائج - تصريح الأجور والمرتبات المدفوعة خلال السنة (سلسلة G رقم 29)

II -5 أهداف تطبيق الكشف التلخيصي السنوي:

يهدف هذا التصريح الجديد إلى: (موقع المقاول الجزائري، 2024)

- جمع بعض المعلومات المحاسبية المستمدة من التصريح الضريبي لاستخدامها كجزء من أداة دعم برمجة التدقيق الجبائي الخارجي المطبقة في نظام " جبايتك ".
- تسمح بتحقيق كفاءة ومردودية أكبر لعمليات التدقيق الجبائي.
- تشجيع دافعي الضرائب الخاضعين للتدقيق على المزيد من التأيد.
- القيام بإنشاء قائمة أولية لدافعي الضرائب الذين يحتمل أن يكونوا قابلين للتدقيق الجبائي.

II -6 الغرامات الضريبية المطبقة:

حسب المادة 21 من قانون المالية ووفقا للمادة 192 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021، سيتم تطبيق الغرامات الضريبية في حالة عدم التصريح بالكشف التلخيصي السنوي أو التصريح المتأخر أو التصريح عن بيانات خاطئة لا يتطابق مع ما يظهر في التصريح الضريبي أو البيانات المرفقة، وفيما يلي العقوبات المطبقة:

• في حالة عدم التصريح أو التصريح المتأخر بالكشف التلخيصي السنوي:

تفرض غرامة جبائية بنسبة 25% تحسب على النتيجة الجبائية المصرح بها، دون أن تتعدى هذه الغرامة مبلغ 1.000.000 دج تطبق على المكلفين بالضريبة المشار إليهم في المادتين 18 و 136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، الذين لم يقدموا الكشف التلخيصي السنوي الكترونيا قبل تاريخ 20 ماي على الأكثر وفي حالة تسجيل عجز في الميزانية الجبائية المصرح بها، تطبق غرامة قدرها 100.000 دج

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كآلية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي

كما تطبق على هذه الغرامة الجبائية زيادة بنسبة 35% عندما لا يكتب المكلفون بالضريبة المعنيون بالكشف التلخيصي السنوي بعد انقضاء أجل 30 يوما ابتداء من تاريخ استلام الإخطار الرسمي (المادة 192 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2021)

• في حالة التصريح ببيانات خاطئة في الكشف التلخيصي السنوي:

تفرض على المكلفين بالضريبة المشار إليهم في المادتين 18 و136 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، الذين اكتتبوا كشفا تلخيصيا سنويا يحتوي على بيانات مختلفة عن تلك الواردة في التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، غرامة جبائية بقيمة 10000 دج لكل بيانات غير مطابقة، دون أن يتعدى إجمالي مبلغ الغرامات الجبائية المطبقة 100000 دج (المادة 21 من قانون المالية 2021).

III- الإطار النظري للرقابة الجبائية:

تعتبر الرقابة الجبائية من أهم الوسائل القانونية التي تم تسخيرها للإدارة الجبائية من أجل حماية أموال خزينة الدولة وذلك بالقضاء على كل أشكال الغش والتهرب الضريبي.

III -1 مفهوم الرقابة الجبائية :يمكن تحديد مفهوم الرقابة الجبائية من خلال التعاريف التالية:

• تعريف بن عمارة منصور للرقابة الجبائية : هي مجموعة الإجراءات والتقنيات التي من خلالها يقيم المحقق نوعية المحاسبة في الشكل والمضمون لمؤسسة ما ، ويتحقق من صحة ودقة العمليات المسطرة في الوثائق المحاسبية ومقارنتها بعناصر استغلال النشاط مع تلك العناصر الخارجة.(بن أعمارة، 2016، صفحة 21)

(المشتريات، المبيعات، رصيد البنك، الممتلكات)، وهذا بهدف مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة، وكذا التحقق من وعاء مختلف الضرائب والرسوم خلال سنوات التحقيق لنشاط معين واجراء التعديلات المصرح بها

• هي تشخيص لحتوى الكتابات المحاسبية بما يتلاءم مع القانون الجبائي والتحقق من هذا المحتوى مع الاثباتات والتصريحات.(Hamini، 2001، صفحة 172)

• التعريف القانوني حسب المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية والتي تعرف الرقابة الجبائية كما يلي : تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لغرض كل ضريبة، أو حق، أو رسم أو إتاوة، كما يمكنها أن تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر والتي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها .(وزارة المالية، 2019، صفحة 9)

III-2 أسباب الرقابة الجبائية :

توجد عدة أسباب تدعو إلى ضرورة الاعتماد على نظام الرقابة الجبائية لمتابعة تصريحات المكلفين والحفاظ على أموال الخزينة العمومية أهمها:

• الرقابة الجبائية كآلية لمتابعة التصريحات الجبائية: تقع مسؤولية تحديد الأسس الضريبية في النظام الضريبي الجزائري والتصريح بها للإدارة الجبائية على المكلف نفسه، حيث تعد الرقابة الجبائية اهم وسيلة لمتابعة هذه التصريحات المكتتبه والمودعة

من طرف المكلفين بالضريبة والتأكد من صحتها وضمن مصداقيتها، بالإضافة الى ذلك فان الرقابة الجبائية تسمح بتجسيد مبدأ العدالة امام الضريبة.

- **محاولة الحد من انتشار ظاهرة الغش الضريبي:** جاءت الرقابة الجبائية كوسيلة للحد من بعض الممارسات التي يقوم بها بعض المكلفين بالضريبة ، حيث يلجأ هؤلاء إلى التخلص من دفع العبء الضريبي باستعمال مختلف الطرق الغير قانونية ، وهي ماتعرف بظاهرة الغش والتهرب الجبائي لذلك فان عملية مكافحة مثل هذه الممارسات يعتبر من اولويات الادارة الجبائية، والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك بالاعتماد على تقنيات مختلفة ومتعددة وعلى مختلف اصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية والتي تعد وسيلة ضرورية للحد من ظاهرة الغش الجبائي ووسيلة لحماية اموال الخزينة العمومية .
- **ضعف الوعي الضريبي:** يعتبر ضعف الوعي الضريبي لدى بعض أفراد المجتمع أحد أهم الأسباب التي تختم على السلطات الضريبية في أي دولة على ضرورة اعتماد نظامها الضريبي على آليات الرقابة الجبائية والتي تمكن من تدنية الآثار السلبية كارتفاع نسبة التهرب الضريبي الناتجة عن ضعف الوعي الضريبي للمكلفين على النحو الذي يضمن حماية أموال الخزينة العامة.

III - 3 أشكال الرقابة الجبائية :

تأخذ الرقابة الجبائية عدة أشكال كما حددها التشريع الجبائي وتمثل فيما يلي : (ولهي و بن عثمان، 2017، الصفحات 148-149).

- **الرقابة العامة:** تتم هذه المراقبة على شكل فحص تمهيدي لتصريحات المكلفين بالضريبة، وهي تنجز دون تنقل للأعوان خارج المصلحة، أو إجراء أبحاث خاصة وتتم على مستوى مصالح الضرائب وهي على نوعين:
- **الرقابة الشكلية:** تعتبر أول عملية رقابية تخضع لها التصريحات الجبائية، حيث تغطي جميع التدخلات التي تهدف لتصحيح الأخطاء المادية الملاحظة عادة في التصريحات المقدمة ، وتتم على مستوى مفتشي الضرائب في دائرة الاختصاص التابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وهي تهدف إلى:
 - التأكد من هوية وعنوان المكلف بالضريبة.
 - التأكد من عدم وجود أخطاء مادية على التصريحات.
 - محاولة حصر المعلومات المهمة التي يتم اكتشافها من خلال التصريحات.
- **الرقابة على الوثائق:**

تتمثل الرقابة على الوثائق بإجراء فحص نقدي وشامل للتصريحات الجبائية المكتتبه من قبل المكلفين ، وهذا في مقر مفتشيات الضرائب المعنية اعتمادا على المعلومات المكونة للملف الجبائي، إذ تقارن كل محتويات التصريحات بالوثائق الملحقة به ومختلف المعلومات التي هي بحوزة المصلحة، والتي تتحصل عليها من مختلف الادارات والهيئات العمومية كالجمارك والبنوك المتعاملة مع المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة على الوثائق، وذلك في إطار حق الاطلاع المخول لها.

- **الرقابة المعمقة:** ويقصد بها المراقبة التي تتضمن الفحص النقدي للتصريحات الضريبية المكتتبه من طرف المكلفين ومدى تجانسها مع الوثائق والمعلومات التي في حوزة إدارة الضرائب أو الناتجة عن المراقبة والبحث المعمق والدقيق للوضعية الضريبية للمكلف من أجل استدراك التهرب الضريبي وهو استمرار للرقابة على الوثائق ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الرقابة

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كآلية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي

- **الرقابة على المحاسبة:** هو مجموع العمليات التي يستهدف منها مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلف بالضريبة ورفض محاسبته والتأكد من مطابقتها مع المعطيات المادية وغيرها حتى يتسنى معرفة مدى مصداقيتها.
- **الرقابة المصوبة:** هذا النوع يسمح لأعوان الإدارة الجبائية بإجراء تحقيق مصوب في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو لمجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية.
- **الرقابة المعمقة لمجمل الوضعية الجبائية الشاملة:** هي مجموع العمليات التي تستهدف الكشف عن كل فارق بين الدخل الحقيقي للمكلف والدخل المصرح به أي بصفة عامة التأكد من التصريحات على الدخل العام ، ويستلزم هذا الإجراء مقارنة المداخل المصرح بها بالمداخل المستنتجة من وضعية أملاك المكلف حالة خزنته وكذا المتعلقة بسياق الحياة لسائر أفراد أسرته.
- **الرقابة الفتوية:** وتتم على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية للولاية ومراكز الضرائب وهي تتعلق بمراقبة تصريحات المكلفين الخاصة بالمعاملات التي ترتبط بالعقارات المبنية وغير المبنية فيما يخص البيع والمبادلة ونقل الملكية وعمليات الإيجار. (بوابطة، 2021، صفحة 56).

III. الطريقة والأدوات:

يتضمن هذا الجزء تقديم مجتمع وعينة الدراسة إضافة إلى عرض كل الأدوات الإحصائية والبرامج المستعملة في معالجة البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبانة.

III . 1- تقديم مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من موظفي وإطارات الإدارة الجبائية الذين يمتلكون المعرفة الكافية والخبرة اللازمة في مجال الرقابة الجبائية وتسيير الملفات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة حيث تم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة من مفتشين ومراقبين جبائيين. وبغية جمع البيانات تم توزيع استمارات الاستبيان على أفراد العينة المدروسة وبعد استرجاعها قمنا بتبويب البيانات المحصلة وتفرغها في برنامج spss v26، ثم قمنا بتحليل المخرجات بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لمعرفة الاتجاه العام للدراسة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي:

الصنف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1.79-1)	(2.59-1.80)	(3.39-2.60)	(4.19-3.40)	(5-4.20)

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي، الخوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2008، ص 540.

III . 2- اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

- **صدق أداة الدراسة:** لأجل التحقق من الصدق الظاهري لمحتوى الاستبانة، تم عرضه على مجموعة من الأساتذة المختصين في مجال الجباية لتحكيمه وإبداء آرائهم حول مدى صحته وملائمته للموضوع ، وقمنا بالاستجابة لملاحظاتهم وتم إجراء مايلزم من تصحيح وتعديل والتوصل الى النسخة النهائية الموزعة من الاستبانة.

- ثبات أداة الدراسة: لمعرفة مدى ثبات الاستبانة والتحقق من الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، تم استخدام معامل اختبار الثبات والصدق ألفا-كرونباخ وقد كانت النتائج المتحصل عليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): نتائج معامل الثبات والصدق ألفا-كرونباخ لمحاور الدراسة:

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا-كرونباخ	معامل الصدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا-كرونباخ)
المحور الأول	10	0.694	0.845
المحور الثاني	10	0.746	0.860
الاستبانة ككل	20	0.725	0.855

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل ثبات الدراسة ألفا-كرونباخ للاستبانة ككل مرتفع حيث بلغ 0.725 وهي نسبة أكبر من المقبولة إحصائياً 0.60، وهذا يدل على أن الاستبانة بجميع محاورها تتمتع بدرجة عالية من الثبات وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في الدراسة، أما معامل الصدق (الجذر التربيعي Alpha Cronbach) لكل المحاور فقد بلغ 0.855 أي أن الاستبانة ثابتة وصادقة بمعنى أنها صالحة وقابلة للقياس.

IV النتائج ومناقشتها:

سنتناول في هذا المحور عرض وتحليل البيانات التي تم جمعها بواسطة الاستبيان ثم مناقشة واختبار الفرضيات والنتائج المتوصل إليها:

IV. 1- تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

الجدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

شهادة مهنية	ليسانس	ماستر	دراسات عليا	المجموع
3	12	9	6	30
10	40	30	20	100
النسبة(%)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS. V26

من خلال الجدول رقم (03) نلاحظ أن أفراد العينة تتوزع بحسب المؤهل العلمي إلى أربع فئات، يحتل فيها حاملي شهادة الليسانس المرتبة الأولى بنسبة 40 %، ثم تليها فئة حاملي شهادة الماستر بنسبة 30 %، ثم حاملي الشهادات العليا الذين بلغت نسبهم مساهمتهم في الإستبانة 15 %، في حين بلغت نسبة حاملي الشهادات المهنية 10 %.

تشير النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة الدراسة من حملة الشهادات الجامعية بنسبة 90% وهذا ما يساهم في زيادة جودة النتائج المتحصل عليها ويعطي مصداقية أكبر لها، كل هذه المؤشرات والنسب تبين أن المؤهل العلمي مهم جداً من استخدام الأليات المستحدثة في برمجة المكلفين للرقابة الجبائية والتحكم في التسيير الأمثل والعادل لهذه العملية وهذا ما يساهم في زيادة الرقمنة في الإدارة الجبائية، وهذا ما يجعلنا نعتمد على إجابات كل أفراد العينة في التحليل والتفسير.

الجدول رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب الرتبة الوظيفية

مراقب	مفتش	مفتش رئيسي	مفتش قسم الضرائب	مفتش مركزي للضرائب	المجموع
3	4	15	3	5	30
10	13.5	50	10	16.5	100
النسبة(%)					

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كألية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب المستجوبين هم المفتشين الرئيسيين للضرائب بنسبة 50 %، تليها فئة المفتشين المركزيين في المرتبة الثانية بنسبة 16.5 %، في حين بلغت نسبة مفتشي الضرائب 13.5 %، أما فئة مفتشي أقسام الضرائب ومراقبي الضرائب فقد بلغت نسبتهم 10 %.

الجدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

المجموع	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	من 10 إلى 15 سنة	أكثر من 15 سنة	
التكرار	4	6	8	12	30
النسبة(%)	13.5	20	26.5	40	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.V26

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن أكثر فئة من المستجوبين هي من أصحاب الخبرة المهنية التي تتجاوز خبرتهم 15 سنة بنسبة 40 %، وأن نسبة 26.5 % من ذوي الخبرة المهنية التي تزيد عن 10 سنوات وتقل عن 15 سنة، في حين بلغت نسبة المستجوبين الذين تزيد خبرتهم عن 5 سنوات وتقل عن 10 سنوات ما نسبته 20 %، ثم تليها في الأخير الفئة الأقل من 5 سنوات بنسبة 13.5 %.

كل هذه البيانات تدل على أن أغلب المستجوبين لديهم خبرة مهنية تؤهلهم للإجابة على الاستبانة وتقديم إجابات دقيقة بحكم خبرتهم وتجربتهم الكافية والمعرفة الجيدة بال كشف التلخيصي السنوي وأغراض تفعيله واستخداماته، وهذا ما يجعلنا نعتمد على إجاباتهم في تحليل نتائج الدراسة.

IV. 2- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

IV 2.1 -- تحليل نتائج المحور الأول: في هذا الجزء قمنا بتحليل فقرات المحور الأول من الاستبيان والذي يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على مدى توفر متطلبات تطبيق نظام الرقابة الجبائية الالكترونية في الإدارة الضريبية، وقد جاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (06): واقع ومتطلبات تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية في الإدارة الضريبية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	تتوفر الإدارة الجبائية على الإمكانيات المادية الكافية لتكريس العصرية داخل الإدارة الضريبية	3.81	1.03	موافق
2	تعديل التشريعات والنصوص القانونية الجبائية في الجزائر دوريا لكي تكون ملائمة ومتزامنة مع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجبائية.	3.83	0.98	موافق
3	تحضي العصرية والانتقال من الشكل الكلاسيكي في المعاملات الجبائية الى الشكل الرقمي باهتمام كبير من طرف المديرية العامة للضرائب	4.28	0.78	موافق جدا
4	النشرات الإعلامية والإعلانات والدلائل التطبيقية المنشورة بموقع المديرية العامة للضرائب وبداخل مراكز الضرائب فيما يخص العصرية تسهل تعاملهم معها	3.93	1.18	موافق

			وتطبيقهم لها.	
5	وجود رغبة لدى الموظفين للعمل وفق متطلبات العصرنة داخل الإدارة الجبائية وبغية تطوير وتحسين العمل ومستوى أدائهم.	3.77	1.05	موافق
6	تستثمر الإدارة الجبائية بصفة مستمرة في تحديد العتاد والتجهيزات وتوفير الربط بالأنترنت في مختلف مصالحها	3.90	1.02	موافق
7	تقوم الإدارة الجبائية بتكوين العاملين بما بصفة دورة خصوصا في مجال الرقمنة والعصرنة وكيفية التحكم في هذه البرمجيات وكذا استعمال التجهيزات	3.43	1.01	موافق
8	تتميز إجراءات العمل الجبائي الإلكتروني بالسهولة و الوضوح مقارنة العمل الجبائي التقليدي الذي يتسم بالتعقيد.	3.54	1.03	موافق
9	يسائر تطبيق الرقمنة والعصرنة في الجزائر التطورات العالمية الحاصلة من حيث استخدام التكنولوجيا الرقمية.	4.21	0.84	موافق جدا
10	تمتلك المديرية العامة للضرائب مبرمجين وخبراء تقنيين بإمكانهم إنشاء وتحديث وتطوير وتكييف الوثائق والمعاملات وفق متطلبات الحديثة للإدارة الجبائية	3.48	1.04	موافق
	نتائج المحور الأول	3.818	0.59	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يتضح لنا أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الأول قد بلغت 3.81 وبانحراف معياري يقدر ب 0.59 مما يعني أن الاتجاه العام هو ضمن الفئة الابعة من مقياس ليكارت الخماسي أي أن آراء العينة اتجهت نحو عبارة موافق، حيث تمتلك الإدارة الجبائية المتطلبات الضرورية لتطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية في معاملاتها وبكل إدارتها، وهذا من خلال النشرات الإعلامية والإعلانات والدلائل التطبيقية المنشورة بموقع المديرية العامة للضرائب وبداخل مراكز الضرائب فيما يخص العصرنة تسهل تعاملهم معها وتطبيقهم لها ، وكذا عن مسايرة التطورات العالمية الحاصلة من حيث استخدام التكنولوجيا الرقمية والإستعانة بها، ومن خلال الإعتماد على مبرمجين وخبراء تقنيين وطنيين بإمكانهم تحديث وتطوير وتكييف الوثائق والمعاملات وفق المتطلبات الحديثة والتغيرات المتعددة للقوانين والإجراءات والوثائق الجبائية مثل ما حصل مع هيئات أخرى مثل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

IV 2.2--اختبار الفرضية الأولى :

نصت الفرضية الأولى على مدى توفر متطلبات نجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية في الإدارة الجبائية
H0: لا تمتلك الإدارة الجبائية الإمكانيات لنجاح تطبيق الرقمنة والعصرنة في الإدارة الجبائية والتي يتوجب توفرها لنجاح تفعيل الوسائل الإلكترونية في الرقابة الجبائية.
H1: تمتلك الإدارة الجبائية الإمكانيات لنجاح تطبيق الرقمنة والعصرنة في الإدارة الجبائية والتي يتوجب توفرها لنجاح تفعيل الوسائل الإلكترونية في الرقابة الجبائية.

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الفرضية الأولى:

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة T	مستوى الدلالة sig	قرار اختبار الفرضية	
					H1	H0
3.81	0.59	39	8.95	0.00	مقبولة	مرفوضة

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كألية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الآراء تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي تقدر ب 3.81، كما قدرت قيمة t المحسوبة 8.95 وكذا مستوى الدلالة sig= 0.00 أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن الإدارة الجبائية تملك المتطلبات التأهيلية والوظيفية ولم ترتبطة بنظام المعلومات والبيانات المحاسبية والتي يتوجب توفرها لنجاح تطبيق الرقابة الجبائية الالكترونية.

IV 2.3--تحليل نتائج المحور الثاني: في هذا الجزء قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني من الاستبيان والذي يتعلق بالفرضية الثانية التي تنص على مدى مساهمة النظام الجبائي الالكتروني في تحسين أداء الرقابة الجبائية، وقد جاءت النتائج كما يلي:
الجدول رقم (08): الكشف التلخيصي السنوي (ERA) يساهم في تفعيل الرقابة الجبائية الالكترونية:

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
1	يعد الكشف التلخيصي أداة من أدوات برمجة الملفات للرقابة الجبائية الإلكترونية	4.31	0.86	موافق جدا
2	يساعد الكشف التلخيصي السنوي الإدارة الجبائية في عملية كشف الأخطاء والمقاربة بين التصريحات	4.40	0.71	موافق جدا
3	الكشف التلخيصي السنوي في إطار برامج الرقابة الالكترونية يساهم في تقليص الأخطاء وسرعة انجاز الأعمال ودقتها.	4.42	0.67	موافق جدا
4	الكشف التلخيصي السنوي يعد بمثابة قاعدة بيانات الكترونية تساهم في كشف المتهربين وتطوير عملي الرقابة والتحصيل.	4.13	0.82	موافق
5	يساعد الكشف التلخيصي السنوي الإدارة الضريبية في ممارسة عملية التدقيق والرقابة الجبائية بنجاحة وأريحية.	4.00	0.87	موافق
6	الكشف التلخيصي السنوي يعتبر كلوحة قيادة في إطار عملية إعداد وبرمجة الملفات التي ستعرض للرقابة الجبائية مستقبلا.	3.83	0.84	موافق
7	يتمتع اعوان الإدارة الجبائية بالمرونة والكفاءة اللازمة للانتقال من الرقابة الكلاسيكية الى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية الالكترونية	3.90	0.82	موافق
8	تعمل الرقابة الالكترونية على تحقيق نتائج ايجابية في التحصيل وتحسين سرعة دوران الملفات الجبائية.	3.58	1.01	موافق
	يعد الكشف التلخيصي السنوي بمثابة رقابة قبلية جماعية لحمل المكلفين بالضريبة على مستوى المراكز الضريبية	4.20	0.77	موافق جدا
	يحقق الكشف التلخيصي السنوي والرقابة الجبائية الإلكترونية الأهداف المرجوة من خلال تفادي التدليس والتلاعبات داخل الإدارة الجبائية	4.23	0.78	موافق جدا
	نتائج المحور الثاني	4.10	0.51	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه نجد أن قيمة المتوسط الحسابي للمحور الثاني قد بلغت 4.08 وبانحراف معياري 0.48 مما يعني أن آراء العينة اتجهت نحو عبارة موافق مما يتضح لنا أن الكشف التلخيصي أداة من أدوات برمجة الملفات للرقابة الجبائية الإلكترونية، كما أنه يعتبر كلوحة قيادة في إطار عملية إعداد وبرمجة الملفات التي ستعرض للرقابة الجبائية مستقبلا،

وهو بمثابة رقابة قبلية جماعية لحمل المكلفين بالضريبة على مستوى المراكز الضريبية ، في المقابل تم تأكيد فعالية هذه الأداة في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال تمتع اعوان الإدارة الجبائية بالمرونة والكفاءة اللازمة للانتقال من الرقابة الكلاسيكية الى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والرقابة الجبائية الالكترونية.

IV 2.4--اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية على مدمساهمة الكشف التلخيصي السنوي (ERA) في تحسين أداء الرقابة الجبائية وعليه فإن:

H0: الكشف التلخيصي السنوي (ERA) لا يعتبر أداة من أدوات تفعيل الرقابة الجبائية الالكترونية.

H1: الكشف التلخيصي السنوي (ERA) يعتبر أداة من أدوات تفعيل الرقابة الجبائية الالكترونية.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الفرضية الثانية:

قرار اختبار الفرضية		مستوى الدلالة sig	القيمة المحسوبة T	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
H1	H0					
مقبولة	مرفوضة	0.00	13.94	39	0.51	4.10

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSSV26

من خلال الجدول نلاحظ أن معظم الإجابات تتجه نحو عبارة موافق لأن قيمة المتوسط الحسابي تقدر بـ 4.10، كما قدرت قيمة t المحسوبة 13.94 وكذا مستوى الدلالة sig= 0.00 أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن العمل بالكشف التلخيصي السنوي (ERA) يعتبر أداة من أدوات تفعيل الرقابة الجبائية الإلكترونية في الجزائر.

V الخلاصة:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

- الكشف التلخيصي السنوي ERA يعتبر الأداة الوحيدة في خصوص إعداد البرامج الجبائية للمكلفين الذي سيخضعون للرقابة والتحقيق الجبائيين.
- الرقابة الجبائية تعتبر الوسيلة الأولى لمكافحة الغش والتهرب الضريبي بامتياز، و لذلك تم تفعيل الرقمنة لمجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من صحة تصريحات المكلفين لغرض اكتشاف عمليات التزوير والتدليس.
- يعاني النظام الضريبي من الغموض والتعقيد وعدم الاستقرار، أيضا ضعف كفاءة الإدارة الجبائية، ورغم الإصلاحات التي تم إدخالها إلى أنه مازال بعيد كل البعد عن الأهداف المسطرة.
- تبقى الرقابة الجبائية الكلاسيكية أهم شكل رقابي متبع من الإدارة الجبائية من حيث المردودية المالية حيث يمكن الكشف من خلالها عن حالات التهرب الضريبي للمكلفين الخاضعين بهذا النوع من الرقابة الجبائية.
- ساهم الكشف التلخيصي السنوي في حل عديد الم شاكل كقلة البرمجة لملفات التحقيق مقارنة بعدد المكلفين وضعف الإمكانيات البشرية والمادية خاصة المحققين القادرين على القيام بالتحقيق بدرجة عالية من الجودة.

التوصيات:

- توفير الإمكانيات المادية والبشرية وكذا الدورات التكوينية اللازمة لمتطلبات التحول الرقمي على مستوى الإدارة الجبائية ومواكبة التطورات العالمية، خصوصا في ظل اعتماد الدولة على المورد الجبائي في بناء بنائها سياستها وتمويل مشاريعها المستقبلية ولتغطية التزايد في الأعباء العامة.

الكشف التلخيصي السنوي -ERA- كألية مبتكرة في عملية برمجة إخضاع المكلفين للرقابة والتحقيق الجبائي

- الإسراع في صياغة النصوص الجبائية الملائمة للتحويلات الرقمية وتطبيق الرقمنة بشكل يضمن نجاعة الأليات المتطورة المتبعة ولتفادي التهرب الضريبي من خلال لاستغلال الثغرات القانونية.
- تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين من خلال التسويق الجبائي وتخصيص أوقات لشرح كيفية استعمال المنصات الجديدة الرقمية، بالإضافة للتعريف بحقوق وواجبات المكلف بالضريبة وإقناعه للامتثال التام لدفع الضرائب عبر الفضاءات الإلكترونية.
- تنسيق الإدارة الجبائية مع عدة إدارات أخرى كالبنوك والموثقين من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بالمكلفين حسب نوع النشاط حيث تستعمل المعلومات التي يتم تجميعها الدعامة الأساسية في تحديد الوعاء الخاضع والمساهمة في فعالية الرقابة الجبائية.
- تدعيم الإدارة الجبائية بعدد كافٍ من المحققين والمفتشين بهدف رفع نسب تغطية عمليات الرقابة الجبائية، وتفعيل عمليات التدخل بهدف جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات وحصر المكلفين.
- مكافحة الفساد الإداري خاصة الرشوة من خلال مراجعة أجور الموظفين وتوفير لهم امتيازات ومكافآت بهدف تشجيعهم على العمل، وتوفير الحماية اللازمة لهم ذلك عبر سن نصوص قانونية تنظم هذا المجال.

VI المراجع:

Ahmed Hamini. (2001). *Laudit comptable et financier*. Alger: Edition Berti.

MINISTERE DE FINANCE. (2022). *NOTICE ERA*. DIRECTION GENERAL DES IMPOTS.

أميرة بوباطة. (2021). دور الرقابة الجبائية في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي والحد منها- دراسة حالة تحقيق في ملف جبائي لمديرية الضرائب لولاية تيسمسيلت للفترة (2011 / 2014). مجلة المقاوالاتية والتنمية المستدامة (المجلد 03، العدد 01)، الصفحات 52-67.

بوعلام ولهي، و عائشة بن عثمان. (2017). تقييم الرقابة الجبائية في ظل تبني مؤشرات الأداء - دراسة حالة المديرية الفرعية للرقابة الجبائية لولاية المسيلة للفترة (2011- 2015). مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير (المجلد 10، العدد 17)، الصفحات 146-157.

منصور بن أعمار. (2016). أنواع وإجراءات الرقابة الجبائية (المجلد الطبعة الثانية). الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.

موقع المقاوالاتية الجزائري. (23 10، 2024). الموقع الإلكتروني للمقاوالاتية الجزائري. تم الاسترداد من <http://lentrepreneurialgerien.com/impots>

وزارة المالية. (2019). المادة 18 من قانون الاجراءات الجبائية. الجزائر: المديرية العامة للضرائب.

وزارة المالية. (2024). المادة 192 قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. المديرية العامة للضرائب.